مكتب العمل الدولي

# مجلس الإدارة

الدورة 328، جنيف، 27 تشرين الأول/ أكتوبر - 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 **الوثيقة: GB.328/INS/7**

**القسم المؤسسي** **INS**

**التاريخ:** ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦
**الأصل:** إنكليزي

البند السابع من جدول الأعمال

## العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة

**غرض الوثيقة**

بناءً على طلب مجلس الإدارة في دورته ٣٢٦، تلخص هذه الوثيقة آخر التطورات ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة، والمناقشات والقرارات ذات الصلة في مؤتمر العمل الدولي والتقدم المحرز في نشر المكتب خطة تنفيذ عام ٢٠٣٠. وهي تخلص إلى أن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ عبر مجموعة واسعة من أنشطة منظمة العمل الدولية بموجب مبادرة القضاء على الفقر، قد بات جزءاً لا يتجزأ من القدر الأكبر من نشاط منظمة العمل الدولية وسوف يقتضي تنسيقاً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الأوسع متعددة الأطراف. وينبغي بالتالي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع وثائق مجلس الإدارة بشأن: المقترحات التمهيدية للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ متابعة القرار بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق؛ جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي؛ متابعة مبادرات مئوية منظمة العمل الدولية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٢).

**الهدف الاستراتيجي المعني:** جميع الأهداف.

**الانعكاسات السياسية:** نعم.

**الانعكاسات القانونية:** لا يوجد.

**الانعكاسات المالية:** نعم، لا سيما بالنسبة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

**إجراء المتابعة المطلوب:** نعم.

**الوحدة مصدر الوثيقة:** إدارة التعاون متعدد الأطراف.

**الوثائق ذات الصلة:** الوثيقة GB.328/PFA/1، الوثيقة GB.328/PFA/2، الوثيقة GB.328/INS/5/2، الوثيقة GB.328/INS/3، الوثيقة GB.328/INS/17/2.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

# أولاً- آخر التطورات

## مناقشات وقرارات مؤتمر العمل الدولي

١. احتل دور منظمة العمل الدولية وأهمية العمل اللائق في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (برنامج عام ٢٠٣٠) مكانة بارزة في مناقشات وقرارات الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٦). ويشدد القرار بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق (قرار مؤتمر العمل الدولي) الذي اعتمده المؤتمر، على الدور الإرشادي الذي يتعين أن يضطلع به إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، فضلاً عن الدور الذي يتعين أن يضطلع به هذا القرار في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وهو يتضمن إشارات عديدة إلى الأهمية المباشرة التي يتسم بها هذا التنفيذ ويقدم منصة ثلاثية عتيدة من أجل إسهام منظمة العمل الدولية في متابعة واستعراض الأمم المتحدة لبُعد العمل اللائق ضمن برنامج عام ٢٠٣٠.[١]

٢. وتوفر مبادرة مئوية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على الفقر، وسيلة من أجل تنفيذ منظمة العمل الدولية برنامج عام ٢٠٣٠، ولقد كانت موضوع تقرير المدير العام المقدم إلى المؤتمر.[٢] وعلى حد ما أشير إليه في الوثيقة GB.328/INS/17/2، قدمت المداخلات البالغة ٢٩١ مداخلة في الجلسة العامة دعماً قوياً لدور منظمة العمل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما ما يتعلق منها بهدف التنمية المستدامة رقم ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي.[٣] وجرى التشديد على أهمية إقامة شراكة وثيقة مع النظام متعدد الأطراف من أجل التوصل إلى أقصى قدر من مساهمة برنامج العمل اللائق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجنب ازدواجية الجهود. كما جرى التشديد على دور القطاع الخاص. وحددت الملكية الوطنية بوصفها عاملاً حاسماً للنجاح بالترافق مع تكييف وطني فعال للاستراتيجيات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة في البرامج القطرية للعمل اللائق. وعبّر العديد من المندوبين عن استعدادهم للقيام بدورهم كاملاً في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وركّز العديدون كذلك على مسؤولية منظمة العمل الدولية في دعم هيئاتها المكونة الثلاثية فيما تبذله من جهود في هذا الصدد، وذلك على سبيل المثال عن طريق تسهيل استحداث نهُج ثلاثية وتشجيع أطر متابعة تشاركية وتقاسم المعارف الملائمة والاسهام في المؤشرات الرامية إلى رصد التقدم المحرز وتقديم المساعدة في بناء قدرات الهيئات المكونة في البلدان النامية.

[١] يهدف قرار مؤتمر العمل الدولي إلى أن "يقدم الإرشادات إلى منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، في الاستجابة إلى الدعوة الملحة من أجل الاضطلاع بدور نشط وكامل في برنامج عام ٢٠٣٠" (الفقرة ٢). كما أنه يدعو منظمة العمل الدولية إلى جملة أمور منها: تحسين التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الفاعلة الأخرى (١١)؛ إدماج العمل اللائق في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية (١٢)؛ وضع استراتيجية ترمي إلى تعزيز العمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات [...] مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية (١٥-٦(أ))؛ إدراج تركيز خاص في مثل هذه الاستراتيجية على تشجيع النمو الشامل والعمل اللائق على المستوى القطري مع المؤسسات المالية والاقتصادية والإقليمية والدولية (١٥-٦(ب))؛ تقوية قدرات منظمة العمل الدولية وقدرات هيئاتها المكونة على الإسهام في تحقيق العمل اللائق والأهداف المتصلة به في برنامج عام ٢٠٣٠ (١٥-٦(ج))؛ تعزيز اتساق السياسات [...] ومن خلال تسهيل مشاركة الهيئات المكونة الثلاثية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وأطر تخطيط الأمم المتحدة ذات الصلة (١٥-٦(د))؛ ريادة أو إرساء تحالفات تتصل بالهدف ٨ وبغيره من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعمل اللائق (١٥-٦(ه))؛ المساهمة في متابعة واستعراض إطار برنامج عام ٢٠٣٠ عن طريق إسهامات بشأن اتجاهات ومؤشرات العمل اللائق في التقارير التي ستستقي منها عمليات الاستعراض السنوية التي يجريها المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (١٥-٦(و))؛ تشجيع تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة من برنامج عام ٢٠٣٠ وتكامله مع استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية (١٥-٦(ط)). والدول الأعضاء مدعوة إلى إدراج برنامج العمل اللائق في عملية تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، بما في ذلك في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة (١٦(أ)).

[٢] تقرير المدير العام بعنوان "مبادرة القضاء على الفقر: منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠"، على الرابط التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_479681.pdf.

[٣] هدف التنمية المستدامة رقم ٨: "تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وعمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع".

## المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠

**٣.** عقد في تموز/ يوليه ٢٠١٦ برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، بوصفه المنصة الرئيسية من أجل متابعة واستعراض تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، وتناول موضوعاً جامعاً بعنوان "ضمان عدم ترك أي شخص على قارعة الطريق". وكانت هذه المرة الأولى التي يجتمع فيها المنتدى السياسي رفيع المستوى منذ اعتماد برنامج عام ٢٠٣٠. وفي الأسبوع الأول، ركّزت المناقشات على استعراضات مواضيعية وتعميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها والملكية الوطنية والمواضيع ذات الأولوية والتزام أصحاب المصلحة المتعددين ووسائل التنفيذ والبلدان ذات الأوضاع الخاصة والتجارب الإقليمية. وشمل الجزء الوزاري جلسات مواضيعية ونقاشاً عاماً.[٤]

**٤.** وكان وفد منظمة العمل الدولية برئاسة المدير العام (الجزء الوزاري) ونائب المدير العام المعني بالعمليات الميدانية والشراكات (الأسبوع الأول). وأبلغت منظمة العمل الدولية رسمياً القرار الصادر عن مؤتمر العمل الدولي إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وقدمت مدخلات جوهرية بالاستناد إلى القرار المذكور وتقرير المدير العام المقدم إلى المؤتمر.[٥] وقدم اثنان وعشرون بلداً استعراضات وطنية طوعية عن الخطوات الأولية التي اتخذتها لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. واعتمد المنتدى السياسي رفيع المستوى اعلاناً وزارياً[٦] أدرج إشارات عدة إلى أهداف العمل اللائق وغاياته. وبيّن الاجتماع أن الاهتمام والحماس من أجل تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ منتشران وقويان في بلدان عديدة تشير إلى العمالة والعمل اللائق بوصفها أولويات أساسية يتعين التصدي لها في المراحل الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أما أهم المواضيع وأهداف التنمية المستدامة المختارة لاجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى المقبلة، فهي:

- ٢٠١٧ – *القضاء على الفقر وتشجيع الازدهار في عالم آخذ في التغير*؛ واستعراض متعمق لأهداف التنمية المستدامة رقم ١ (القضاء على الفقر)، ورقم ٢ (القضاء على الجوع)، ورقم ٣ (الصحة السليمة والرفاهة) ورقم ٥ (المساواة بين الجنسين) ورقم ٩ (الصناعة والابتكار والبنية الأساسية) ورقم ١٤ (الحياة تحت سطح الماء)؛

- ٢٠١٨ – *التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود*؛ واستعراض متعمق لأهداف التنمية المستدامة رقم ٦ (مياه نظيفة وإصحاح) ورقم ٧ (طاقة نظيفة ومعقولة التكلفة) ورقم ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة) ورقم ١٢ (استهلاك وإنتاج مستدامان) ورقم ١٥ (الحياة على البر)؛

- ٢٠١٩ – *تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة*؛ واستعراض متعمق لأهداف التنمية المستدامة رقم ٤ (تعليم جيد) ورقم ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) ورقم ١٠ (الحد من انعدام المساواة) ورقم ١٣ (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) ورقم ١٦ (السلم والعدالة ومؤسسات قوية).

أما الهدف رقم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، فبالنظر إلى طبيعته الشاملة لجميع الأهداف، سيجري استعراضه في كل اجتماع سنوي للمنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

[٤] تفاصيل البرنامج والوثائق متاحة على الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016.

[٥] انظر: http://statements.unmeetings.org/media2/7659723/ilo.pdf
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?..

[٦] انظر: E/2016/L.24–E/HLPF/2016/L.2.

**٥.** وما يتصل بدوره بصلة مباشرة بتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، هو القرار بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (استعراض السياسات الشامل)، الذي يرجح أن تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.[٧] والمفاوضات بشأن هذا القرار والتي ستوفر إطاراً هاماً من أجل دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، جارية الآن على قدم وساق بعد ١٨ شهراً من المناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأمد البعيد. وقد استنارت هذه المناقشات بنتائج عمل فريق المستشارين المستقل[٨] وببيان المبادئ المشتركة الصادر عن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومقترحات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد يكون من المتوقع أن يتخذ استعراضٌ شاملٌ جديد للسياسات شكل وثيقة استراتيجية رفيعة المستوى تدعو إلى الارتقاء بمبادرة "توحيد الأداء" القائمة بالاستناد إلى إجراءات التشغيل الموحدة الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة سلطة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وزيادة التكامل التشغيلي على المستوى القطري. ويتمثل موضوع آخر في ضرورة رأب صدع الانقسام بين نشاط الأمم المتحدة الإنساني ونشاطها الإنمائي.[٩]

## مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

**٦.** يجدر التذكير بأن اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة كانت مكلفة بأن تقدم مقترحاً لإطار مؤشرات عالمي من أجل متابعة واستعراض تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وطلبت اللجنة بدورها من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أن يُعد مشروع مؤشرات محتملة يُنظر فيها في اجتماع اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في آذار/ مارس ٢٠١٦.[١٠] وكانت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة "وافقت، كنقطة انطلاق عملية، على إطار المؤشرات العالمي المقترح من أجل أهداف وغايات برنامج عام ٢٠٣٠، بالصيغة التي قُدم بها في الملحق الرابع من تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، رهناً بتنقيحه التقني في المستقبل". وكانت قد "شددت على أن المؤشرات العالمية المقترحة تستهدف متابعة واستعراض تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ عالمياً ولا تنطبق بالضرورة على جميع السياقات الوطنية، وأن المؤشرات بالنسبة إلى مستويات الرصد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية ستوضع على المستويين الإقليمي والوطني". وشددت اللجنة كذلك على أن تنفيذ إطار المؤشرات سيمثل تحدياً في بلدان عديدة وأنه سيكون من اللازم بذل الجهود المناسبة لتقوية القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني.[١١] واعتمد تقرير اللجنة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالتنسيق والإدارة في حزيران/ يونيه ٢٠١٦.

[٧] انظر:
Report of the UN Secretary-General on QCPR, UN General Assembly, 71st Session (A/71/292/Rev.1).

[٨] عيّن مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريق المستشارين المستقل ويشارك في رئاسته المدير العام السابق لمكتب العمل الدولي السيد خوان سومافيا والمدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة السيد كلاوس طوفر. وترد نتائجه واستنتاجاته على الرابط التالي:
https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/ita-findings-and-conclusions-16-jun-2016.pdf.

[٩] كانت هذه القضية محط تركيز مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (٢٣-٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٦، إسطنبول) حيث استضافت منظمة العمل الدولية حدثاً جانبياً بشأن دور العمل اللائق في التصدي لأزمة اللاجئين السوريين، على الرابط التالي: http://www.ilo.org/ankara/news/WCMS_484740/lang--en/index.htm.

[١٠] انظر:
http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-IAEG-SDGs-Rev1-E.pdf.

[١١] انظر:
http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/Report-on-the-47th-session-of-the-statistical-commission-E.pdf.

٧. ومن المحتمل أن تطلب الأمم المتحدة من المكتب أن يكون "الجهة المؤتمنة" على المؤشرات الإثني عشر التالية: تغطية أرضيات الحماية الاجتماعية؛ النساء في المراكز الإدارية؛ الإنتاجية؛ العمالة غير المنظمة في القطاعات غير الزراعية؛ متوسط المكاسب عن الساعة؛ البطالة؛ الشباب خارج نطاق التعليم أو العمالة أو التدريب؛ عمل الأطفال؛ الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة؛ الزيادة في الامتثال لحقوق العمل على الصعيد الوطني (الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية) بالاستناد إلى المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية؛ إنفاق الحكومات على الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف؛ حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي؛ تكاليف التوظيف الواقعة على عاتق المستخدم كنسبة من الدخل السنوي المكتسب في بلد المقصد. ويتسم سبعة عشر مؤشراً آخر بالأهمية لرصد التقدم المحرز في تحقيق العمل اللائق. وقد حددت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة أن جميع المؤشرات ستقدم في نسق مصنف بحسب الجنس والسن وغير ذلك من الفئات المناسبة.

## ثانياً- خطة منظمة العمل الدولية لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠

٨. أُحرز تقدم في اتجاه تفعيل خطة منظمة العمل الدولية لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وفي آذار/ مارس ٢٠١٦، عمم المدير العام على إدارة وموظفي منظمة العمل الدولية خطة أولية على نطاق المكتب.[١٢] وتشدد الخطة التي سيجري تحديثها وتنقيحها دورياً، على أهمية برنامج عام ٢٠٣٠ بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، وتقدم خارطة طريق لزيادة التزام المكتب والهيئات المكونة في تنفيذها مع التركيز بصورة خاصة على الالتزام على المستوى القطري في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وهي تشدد على أن وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد استبقت إلى حد كبير هيكلية أهداف التنمية المستدامة. وعليه، فإن نشاط منظمة العمل الدولية الرامي إلى دعم تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ قد اندرج على نحو متناسب تماماً في أولويات برنامج منظمة العمل الدولية لفترة السنتين.

٩. وسيسترشد التوجه الاستراتيجي العام للخطة بالقرار الصادر عن مؤتمر العمل الدولي وبعمليات وأولويات الدول الأعضاء، التي لا يزال يجري تحديدها في معظم الحالات. وفي غضون ذلك، جرى تنظيم عملية نشر خطة التنفيذ في ستة تيارات عمل، هي: الشراكات؛ الاتصالات؛ البحوث ووضع السياسات؛ التوعية؛ وضع الإرشادات؛ بناء القدرات. ويتمثل المبدأ الاسترشادي في تعزيز قدرات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية بغية الضلوع في عمليات التحضير لخطط أهداف التنمية المستدامة الوطنية وعملية برمجة الأمم المتحدة المرفقة بها، فضلاً عن البرامج القطرية للعمل اللائق.

١٠. وقد بذلت جهود حثيثة خاصة من أجل إعداد وتنفيذ أدوات ومحافل تطوير القدرات لصالح الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وموظفيها. وبالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو (مركز تورينو)، استهل المكتب دروساً للتعلم عن بعد ومكتبة للموارد لصالح موظفي منظمة العمل الدولية (تستخدم كذلك كجزء تمهيدي في دروس أخرى في الموقع، من قبيل الدروس مع الهيئات المكونة الثلاثية). وجرى في آذار/ مارس ٢٠١٦ تنظيم أول درس تدريبي لموظفي منظمة العمل الدولية في الموقع بشأن العمل اللائق وبرنامج عام ٢٠٣٠، كما نظّم مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال درساً لبناء القدرات على الصعيد العالمي بشأن برنامج عام ٢٠٣٠ لصالح منظمات العمال في آيار/ مايو في تورينو. وقامت منظمة العمل الدولية بتنظيم مؤتمرات مع الهيئات المكونة في إندونيسيا وموزامبيق لمساعدتها على إعداد مساهمات في الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية المستدامة.

١١. وضمن التوجه ذاته، قام المكتب بتنقيح إرشاداته من أجل إعداد وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق. وتتجلى في الصيغة الجديدة لدليل منظمة العمل الدولية للبرامج القطرية للعمل اللائق، الصادر في آب/ أغسطس ٢٠١٦، الاتجاهات الاستراتيجية التي أعادت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية تأكيدها في قرار مؤتمر العمل الدولي، الذي أكد من جديد دور البرامج القطرية للعمل اللائق بوصفها إطاراً أولياً من أجل دعم منظمة العمل الدولية على المستوى القطري بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية حول الأولويات التي حددتها الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية. وتتجلى فيها أيضاً جهود المنظمة لجعل العمل اللائق يحتل صميم برنامج عام ٢٠٣٠ وتوفير إرشادات بشأن دعم أهداف البرنامج عن طريق البرامج القطرية للعمل اللائق، بما في ذلك إدماجها في جيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، كرس المكتب جهوداً يُعتد بها لضمان أن يكون برنامج العمل اللائق وأساليب عمل منظمة العمل الدولية الثلاثية والمعيارية

[١٢] انظر: http://www.ilo.org/global/topics/sdg-2030/WCMS_510122/lang-en/index.htm.

المعززة له، مدمجة في الإرشاد الجديد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من قبيل الدليل المرجعي بشأن تعميم برنامج عام ٢٠٣٠ (شباط/ فبراير ٢٠١٦) والإرشادات المرحلية الجديدة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أيار/ مايو ٢٠١٦) التي يُتوقع أن توافق المجموعة الإنمائية في الأمم المتحدة على صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

**١٢.** ولقد كان إطار برنامج عام ٢٠٣٠ نقطة مرجعية رئيسية من أجل وضع الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١، التي ستكون متماشية بدورها مع دورة الأطر المماثلة على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة. وعند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تصدى المكتب على نحو منتظم للعلاقة بين النتائج السياسية وبرنامج عام ٢٠٣٠ وسيواصل القيام بذلك عند وضع الصيغة النهائية للمقترحات لتقديمها إلى دورة مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٧.[١٣]

**١٣.** وعلى حد ما يدعو إلى ذلك قرار مؤتمر العمل الدولي في الفقرة ١٥-٦(هـ)، شاركت منظمة العمل الدولية في مجموعة من التحالفات المتصلة بهدف التنمية المستدامة رقم ٨، فضلاً عن سائر أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعمل اللائق:

- **التحالف ٨-٧:** من باب الاستجابة إلى غاية الهدف ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، استهلت منظمة العمل الدولية تحالفاً يرمي إلى تركيز الجهود على استئصال العمل الجبري والرق الحديث والاتجار بالبشر وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك تجنيد واستخدام الجنود الأطفال[١٤]؛

- **العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي:** في آذار/ مارس ٢٠١٦ أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة هيئة رفيعة المستوى معنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، يشارك في رئاستها الرئيس هولاند من فرنسا والرئيس زوما من جنوب أفريقيا. ويقوم المدير العام مقام نائب الرئيس المشارك إلى جانب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن شأن تقرير هذه الهيئة، التي استُهلت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن يفضي إلى تعاون أوثق بشأن الهدف ٣-ج من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتمويل الصحة وتعيين القوى العاملة في الصحة وتطويرها وتدريبها والاحتفاظ بها، في البلدان النامية؛

- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** إن المدير العام عضو في فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة. ويهدف الفريق إلى تقوية أهمية تمكين المرأة اقتصادياً، بما في ذلك عن طريق تحديد أفضل سبيل بالنسبة للمرأة لضمان عمل لائق وتحقيق الاستقلال المالي وتسريع التقدم في إنجاز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

- **التعليم لعام ٢٠٣٠:** منظمة العمل الدولية هي شريك نشط في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، في ظل القيادة العامة لليونسكو، كما أنها عضو في اللجنة التوجيهية في هذا الصدد. والهدف من الشراكة هو حشد جميع البلدان والشركاء حول الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والأغراض المتصلة به (٤-٣ و٤-٤ و٤-٥ التي تشمل التدريب المهني)؛

- **آلية الأمم المتحدة للمياه:** يشغل المدير العام حالياً لمدة سنتين منصب رئيس آلية الأمم المتحدة للمياه، وهي توفر منصة لمعالجة القضايا المشتركة وتعزيز الاتساق على مستوى المنظومة بشأن جميع القضايا المتصلة بالمياه العذبة بما في ذلك الإصحاح (هدف التنمية المستدامة رقم ٦). وانصب تركيز تقرير تنمية المياه في العالم في عام ٢٠١٦ على "المياه والوظائف"، وبحث العلاقة بين المياه وبرنامج العمل اللائق سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

[١٣] نشرت داخل المكتب للغرض المذكور، مذكرة استراتيجية داخلية بشأن برنامج عام ٢٠٣٠ وانعكاساته بالنسبة لإعداد البرنامج والميزانية.

[١٤] استهل التحالف ٨-٧ رسمياً في نيويورك في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦. انظر: http://www.alliance87.org/.

- **عمالة الشباب:** أطلقت منظمة العمل الدولية مع منظومة الأمم المتحدة عموماً، المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب في شباط/ فبراير ٢٠١٦.[١٥] وتهدف المبادرة العالمية التي كانت موضوع مؤتمر قمة العمل المنعقد خلال مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٦، إلى الارتقاء بالأنشطة الرامية إلى استحداث فرص عمالة جديدة لصالح الشباب ومساعدتهم في الانتقال من المدرسة إلى العمل (أهداف التنمية المستدامة رقم ٤-٤ ورقم ٨-٦ ورقم ١٠)؛

- **فرص العمل اللائق للاجئين:** اتفقت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على العمل معاً لتشجيع التوصل إلى حلول دائمة شاملة وحماية حقوق اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بالعمل اللائق وفقاً لمعايير العمل الدولية ذات الصلة والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني[١٦]؛

- **الحماية الاجتماعية:** تنشط منظمة العمل الدولية في مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية ومبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وتركز الهيكليتان معاً الآن على تنفيذ الهدف ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية. وقد أُطلقت رسمياً في أيلول/ سبتمبر الشراكة العالمية من أجل حماية اجتماعية شاملة، التي استهلتها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.[١٧]

- **الاتفاق العالمي:** أجرى السيد لوفهين، رئيس وزراء السويد، اتصالات مع عدة دول أعضاء ومع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقطاع الأعمال ونقابات العمال والمنظمات الأخرى بهدف إطلاق الاتفاق العالمي بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل العمل اللائق والنمو الشامل. ومن شأن هذه المبادرة التي أُطلقت رسمياً في نيويورك في ٢١ أيلول/ سبتمبر خلال محفل رفيع المستوى في حضور شتى رؤساء الدول والحكومات[١٨]، أن تدعم تنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الشامل مع تركيز على الحوار الاجتماعي بوصفه وسيلة حيوية من أجل تحقيق هذا الهدف.

**١٤.** وراعت منظمة العمل الدولية *برنامج عمل أديس أبابا (تمويل التنمية)* فضلاً عن برنامج عام ٢٠٣٠، فاتخذت خطوات في اتجاه تنفيذ استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي اعتمدها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.[١٩] وفي حين سيقدم المكتب تقريراً مفصلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في الدورة ٣٢٩ (آذار/ مارس ٢٠١٧)، فإن الأمثلة التالية تبيّن التنفيذ الجاري حول دعائمها الأربع:

- **التركيز:** حفز المكتب التزامه في المنتديات الدولية والأنشطة القطرية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وشدد على أهمية العمل اللائق بوصفه صلة وصل حيوية بين الحلول الإنسانية والحلول الإنمائية. وقد توسع إلى حد كبير نطاق برنامج تعاون منظمة العمل الدولية من باب الاستجابة في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين.

[١٥] كجزء من هذه المبادرة، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة في آب/ أغسطس ٢٠١٦، السيد فيرنير فايمان المستشار النمساوي السابق، بوصفه مبعوثاً خاصاً له بشأن عمالة الشباب. وسيعمل السيد فايمان على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية.

[١٦] انظر: http://www.ilo.org/pardev/news/WCMS_495729/lang--en/index.htm.

[١٧] انظر:
http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_525544/lang--en/index.htm

[١٨] انظر:
http://www.theglobaldeal.com and http://www.theglobaldeal.com/news/the-launch-of-the-global-deal-initiative/index.html.

[١٩] الوثيقة GB.325/POL/6.

- **الفعالية:** أطلقت لوحة متابعة جديدة للتعاون الإنمائي تبيّن التدفقات المالية المتصلة بالإسهامات الطوعية.[٢٠] بالإضافة إلى ذلك، انضمت منظمة العمل الدولية إلى أكثر من ٤٧٠ منظمة تنشر بيانات في إطار مبادرة شفافية المساعدة الدولية.[٢١]

- **تنمية القدرات:** يواصل المكتب ومركز تورينو جهود تنمية القدرات لمساعدة الهيئات المكونة فيما تبذله من جهود للتأثير في السياسات الوطنية والمشاركة في العمليات الوطنية الرامية إلى رصد واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع من البرامج الرائدة للمكتب والرامية إلى زيادة إشراف الهيئات المكونة في مجال التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية عن طريق اللجان الثلاثية المعنية بالعمل اللائق في بلدان مختارة، أن تسهم في زيادة امتلاك زمام الأمور والملاءمة والاستدامة في التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية. ومن شأن هذه اللجان، قدر الإمكان، أن تستند إلى الهيئات التوجيهية القائمة للبرامج القطرية للعمل اللائق وأن توسع نطاقها. وفي هذا السياق، حدد المكتب ١٦ بلداً استشيرت فيها الهيئات المكونة بشأن اختبار لجان ثلاثية وطنية معنية بالعمل اللائق تتمتع بوظيفة إشراف على التعاون الإنمائي.[٢٢]

- **حشد الموارد:** لا يزال توحيد وتنويع قاعدة موارد منظمة العمل الدولية أولوية رئيسية للمكتب. ويقدم تقرير *منظمة العمل الدولية في العمل. نتائج الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥* ، معلومات عن نشاط التعاون الإنمائي الذي تقوم به المنظمة.[٢٣]

## ثالثاً- طريق المستقبل

**١٥.** إن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ آخذ في إحداث توجه جديد لأنشطة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف عموماً من أجل التنمية المستدامة. ويتراوح ذلك بين جمع البيانات وتجميعها وإجراء البحوث والتحليلات عن طريق وضع السياسات مروراً بالأنشطة التشغيلية والتعاون الإنمائي ووصولاً إلى التقييم والاستعراض. أضف إلى أن برنامج عام ٢٠٣٠ هو برنامج شامل ويستند إلى الحقوق ويضم البلدان المتقدمة والنامية سواءً بسواء.

**١٦.** وفيما تتجه البلدان قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن المشاركة المبكرة للهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في هياكل الإدارة الوطنية الناشئة، أمرٌ حاسم. كما أن مشاركة المكاتب القطرية لمنظمة العمل الدولية في الفرق القطرية للأمم المتحدة وفي عمليات التحضير لتقارير التنمية المستدامة الوطنية. وآليات الرصد والمتابعة، إنما هي مهمة كذلك لتعميم العمل اللائق في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وستشارك المكاتب الإقليمية لمنظمة العمل الدولية مشاركة نشطة في عمليات المتابعة والاستعراض الإقليمية.

**١٧.** وفيما يتعلق بالتعاون التشغيلي، لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تتابع على نحو وثيق المفاوضات النهائية بشأن استعراض السياسات الشامل الجديد. ولطالما كان هناك إقرار بأن وجود نظام متعدد الأطراف فعال وأكثر اتساقاً إنما هو أمرٌ حاسم للسعي إلى تحقيق العمل اللائق، وقد أعيد تأكيد ذلك في قرار مؤتمر العمل الدولي. بالإضافة إلى ذلك، لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تولي اهتماماً أوثق للدور المستقبلي للفرق القطرية للأمم المتحدة في تنسيق الدعم على المستوى القطري لضمان أن تكون أولويات الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية مأخوذة في الحسبان على نحو تام. وقد يرغب مجلس الإدارة في دورة لاحقة، بعد اعتماد استعراض السياسات الشامل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، في أن يناقش انعكاسات هذا الاستعراض بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، مناقشة أكثر استيفاءً.

[٢٠] انظر: www.ilo.org/dashboard.

[٢١] انظر: https://iatiregistry.org/.

[٢٢] بنغلاديش، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، إثيوبيا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، الأردن، كينيا، نيبال، باكستان، جنوب أفريقيا، طاجيكستان، تونس، زامبيا.

[٢٣] انظر:
http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/how-the-ilo-works/results-based-management/reporting/2014-2015/lang--en/index.htm.

**١٨.** وتخلّف المؤشرات الناشئة التي وضعتها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز مقارنة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها والغايات البالغة ١٦٩، انعكاسات يُعتد بها بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. وسوف تقتضي المؤشرات الثلاثة عشر التي يُحتمل أن تكون منظمة العمل الدولية الهيئة المؤتمنة عليها، استثماراً هاماً في دعم البلدان ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من أجل إصدار بيانات مُبوّبة وفي تجميع المؤشرات العالمية. وتوخياً لتقديم دعم ملموس لإصدار وتجميع ونشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعمل اللائق، سوف تقوم منظمة العمل الدولية بتنظيم أكاديمية لإحصاءات سوق العمل بالتعاون مع مركز التدريب الدولي في تورينو وبمشاركة ١٥ دولة عضواً وهيئات مكونة. كما ستقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية في الجوانب المنهجية للمؤشرات بهدف تقوية الاستعراضات الوطنية ووضع مؤشرات مكيفة مع الحقائق الوطنية، لا سيما بالنسبة إلى أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإلى البلدان التي تقدم طوعاً تقارير إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكذلك بالنسبة إلى البرامج القطرية للعمل اللائق. بالإضافة إلى ذلك، سيُستهل العمل من أجل زيادة تطوير مؤشرات "المستوى الثالث" ولا سيما لوضع إطار لمؤشرات العمل اللائق يستكمل إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمي. ولا بد من تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية الذاتية لدعم الهيئات المكونة الثلاثية والأمم المتحدة.

**١٩.** وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تضع بذاتها أطر مؤشراتها التي قد تستخدم المؤشرات العالمية أو تكيفها. ويدعو قرار مؤتمر العمل الدولي منظمة العمل الدولية إلى "الاضطلاع عن طريق مجلس الإدارة بزيادة تطوير إطار من أجل مؤشرات العمل اللائق، يتيح للدول الأعضاء أن تقيس تقدمها المحرز في اتجاه تحقيق العمل اللائق وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الوطنية" (الفقرة ١٥-٥(د)). وتجدر الملاحظة أنه فيما يتعلق بالمؤشر ٨-٨-٢ بشأن حماية حقوق العمل، اقترح المدير العام استخدام موارد منظمة العمل الدولية فقط وتقديم تصنيف ضمن الغرض والبقاء في الوقت ذاته على اتساق مع اشتراطات مؤشرات اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

**٢٠.** واستشرافاً للمستقبل، سيشمل جدول أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كل سنة استعراضاً للاتجاهات والإجراءات السياسية بشأن الأهداف والغايات ذات الأهمية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية (انظر الفقرة ٤). ومن المفترض بالفعل أن يقدم استعراضا عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ فرصاً سانحة كي تسهم منظمة العمل الدولية في مناقشات العديد من الأهداف الملائمة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، ويتسم التركيز على الهدف رقم ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الشامل في سنة مئوية منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩ بأنه في أوانه تماماً. وإلى جانب الدور الذي يمكن أن تضطلع به المناقشات المتكررة في المؤتمر في إسهام منظمة العمل الدولية في مثل هذه المتابعة وهذا الاستعراض[٢٤]، فإن قرار مؤتمر العمل الدولي يدعو كذلك مجلس الإدارة والمدير العام إلى "النظر في إمكانية الدعوة إلى تبادل ثلاثي رفيع المستوى في الآراء بشأن دور العمل اللائق في برنامج عام ٢٠٣٠ وريادة منظمة العمل الدولية في مجال الأهداف المتعلقة بالعمل اللائق" (الفقرة ١٧(ب)). ومن شأن مثل هذا التبادل أن يُعد لإسهام منظمة العمل الدولية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

**٢١.** وقد يرغب مجلس الإدارة بالتالي في أن يُدرج في جدول أعماله في آذار/ مارس ٢٠١٧ بنداً لاستعراض مساهمة منظمة العمل الدولية في موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/ يوليه ٢٠١٧ بعنوان "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم آخذ في التغير". ويمكن لهذه المناقشة رفيعة المستوى أن تضم كذلك الوكالات الشريكة المعنية. وعلى غرار ذلك في آذار/ مارس ٢٠١٨، يمكن التفكير في إجراء مناقشة في مجلس الإدارة بشأن "العمل اللائق والتحول في اتجاه مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود". وفي عام ٢٠١٩، حينما سيكون موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة"، الذي يشمل هدف التنمية المستدامة رقم ٨، قد يرغب مجلس الإدارة في أن يدرج في جدول أعمال دورته في آذار/ مارس ٢٠١٩ مناقشة رفيعة المستوى بشأن العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة. وعلى المستوى الإقليمي، يُتوقع من الاجتماع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٦) والاجتماع الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (٢٠١٧) لمنظمة العمل الدولية، أن يركزا على بنود عدة من بينها تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، كما ركّز على ذلك الاجتماع الإقليمي الإفريقي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

[٢٤] انظر الوثيقة GB.328/INS/5/2.

*مشروع قرار*

**٢٢. يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يقوم بما يلي:**

**(أ) استخدام دورات مجلس الإدارة في آذار/ مارس في ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ كمنصة من أجل إجراء مناقشات ثلاثية بشأن إسهام منظمة العمل الدولية في الاستعراض السنوي للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بالاستناد إلى ما يجري اختياره لكل استعراض من مواضيع وأهداف التنمية المستدامة؛**

**(ب) في هذا الصدد، إجراء مناقشة رفيعة المستوى في إطار دورة آذار/ مارس ٢٠١٧ لمجلس الإدارة، بشأن أبعاد العمل اللائق في موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ بعنوان "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم آخذ في التغير"؛**

**(ج) تقديم تقرير إلى دورة آذار/ مارس ٢٠١٧ لمجلس الإدارة عن حصيلة مناقشات الأمم المتحدة بشأن استعراض السياسات الشامل الجديد وغير ذلك من أنشطة تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠؛**

**(د) مواصلة ضمان إدماج أبعاد العمل اللائق لبرنامج عام ٢٠٣٠ في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية بهدف دعم الهيئات المكونة والإسهام في إطار المؤشرات المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.**